

المملكة العربية السعودية

جامعة الرياض



University of Riyadh
RIYAD, SAUDI ARABIA

Department of

No.

Copyright © King Saud University

١٥٤
مكتبة جامعة الرياض

King Saud University

ادارة

التاريخ

الرقم Date



مكتبة الجامعة

سنة ١٩٥٧

٥٦٠٠

٢١٦

النصير في القصر ، لعمري بن يوسف - كان حيا قبل سنة
١٠٧٥ هـ . كتب في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا

ن ع

ق ٢٥ ٢٢٥٨ اسم

نسخة جيدة ، خطها تعليل مقروء ، بأولها فائدة
في ورقتين

في العبادات ، الفقه الاسلامي و اصوله - المؤلف
عبد تاريخ النسخ هذه الرسالة المصرية

Copyright © King Saud University

١٦٨٩
٥٤١٥/٨٧٢



07..

قوله وبه اي بملاحظة قيد المعية في تحقق التبعية

قوله وبه الضمير فيه عائد الى ما ذكره في انه قيد المعية ملاحظ في تحقق
التبعية مع ملاحظة الشرط الاخر المحقق للتبعية وهو الارتزاق
في مسألة الجندی الخ بان اي ظهر جواب حادثة جزيرة كريد
سنة ثمانين والـ كريد بكسر الكاف في العجمة وهي الخ وهي
جزيرة اقريطش وهي جزيرة منبجة رصينة الخ

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
الرقم: ٥٦٠٠ ١٣٥٩
العنوان: النصير في القصر
المؤلف: محمد بن يوسف
تاريخ النسخ: ١٠٧٥ هـ
اسم النسخ: ٥
عدد الأوراق: ٥
ملاحظات:

قوله ومستاجر واستوداين واستاذ قوله حادثة كريد بكسر الكاف العجمة
جزيرة منبجة رصينة مستحقة على عدة قلاع حصينة وقرى كثيرة ومن جملة
القلاع مدينة خانية ومدينة رستم ومدينة كبرى تعرف بقندية وهي
دقنة ايام وكان السلطان المرحوم المبرور ابراهيم خان العثماني ^{الفارسي} قد خرج جيشا الى
هذه الجزيرة مع له وزيره المسمى يوسف باشا السلطان رستم فتح الله تعالى
عليهم في السنة ١١٠٠ واستمرت المحاربة والمحصنة كسيرة عديدة فكانت
في السنة الاولى فتح مدينة خانية مع اعمالها ونصب سلطان فيها وجعل كنائسها
واليا وقاضيا وعين جيشها ودون دواوينها وفي السنة الثانية
فتح الله تعالى عليهم مدينة رستم مع اقطاعها ونصب فيها السلطان
ايضا واليا وقاضيا وعسكر متنوعة ثم ذهب الجيش الى جهة قندية
فلم يتيسر لهم فتحها لمسانتها ووصول المدد اليها من طرف العدو من جانب
البحر فلم يقدروا على استخلاصها من يد الا فرنج وكما انكسروا اطفار الهمة
عرض مانع من فتحها فمضت سنون على هذه الحالة ونواقلعة بازائها
فقد للمحافظة والمحافظة تارة والمقاتلة اخرى وتوطنوا في تلك القلعة
من اطراف السلطان على جميع بلاد الجزيرة ونواحيها متمكن في تلك القلعة من ذلك
بالحج بالجدية والولاء الموجود في سائر قلاع الجزيرة وان كانوا مواليين تلك الاماكن
قلاع الكوفة قبل السلطان لكنهم متقادون للوزير الكبير ماسورون بذلك فنفقوا
التي لم تؤخذ جميع قلاع كريد ونواحيها غير قندية فانها بقيت في ايدي الا فرنج
منهم مقدار خمس وعشرين سنة ثم جاء الوزير الاعظم من قبل السلطان
فوزلوا فيها لاجل
المحاربة

فخاصها مقدار ثلاث سنين صيفها وشتائها من غير فتور ففقهها
وقبل مجيئه كانوا مقاتلين تارة ومخافطين اخرى وجاء عسكر
الكفار مرتين حتى انه في مرة استولى على مخيم المسلمين فخلع
هواطه انكسار شوكة الاسلام لولا انه تدارك الله بمنزلة عيانيته
وفضله ولما كان الامر على ما ذكرنا وقع السؤال ~~وهو~~ بان العسكر
هل يجوز له قصر الصلاة هل يجب عليه الاتمام الصلاة ام يجوز له
قصرها فافتي المفتي محمد افندي المعروف بالبيروني بعدم
وجوب الاتمام سواء كان العسكر بازاء العدو او في سائر
القتال اما الذين هم بازاء العدو فلكونهم بين القرار والفرار
وان كانت الشوكة لنا لاحتمال وصول المدد للعدو سواء عليهم
اكانوا في المدينة ام في الصحراء وسواء قاتلوا او رابطوا واما
الذين هم في سائر القلاع فلعدم تمكنهم من القرار مع انهم
الكبيش الكبير وهو محتمل في كل آفة ولانهم متمكنون بامر السلطان
لا باختيارهم ولكونهم تابعين للوزير مرتزقين منه وافتي رجل
من الفقهاء مسمى بحسن افندي كان اماما في جامع يعرف بجامع
قره موسى بعدم جواز القصر لعسكر كريد سواء كانوا بازاء
العدو ومستوطنين في سائر القلاع فخالفا للمفتي فاستفتوا
من طرف مصر فالف مفتيها المفتي الحنفى عمر اغا بن الامير يوسف
افندي رسالة في ذلك سماها النظم في القصر وافق

فيها

فيها راي المفتي محمد افندي الشيرازي سماها النظم في القصر
والذي جمع اليه شارح رحمه الله قول ثالث مفصل ومحتمل
لكونه محل التحويل وهو الذي ينبغي الافتاء به لانه اجند
الساكنين في سائر القلاع وان كانوا تابعين للوزير
الكبير الذي هو بازاء العدو لكنهم ليسوا معه فتصحينه
اقامتهم وان لم تصح في المتنوع فتصفيه بخلاف اجند الذين مع الوزير الكبير

وهذه صورة الرسالة المصدية بسم الله الرحمن الرحيم

حمد الامير بقتل المشركين لاظهار الدين القويم المتين وصلاحه على
رسوله المجاهد واله وصحبه ذوى الشواهد اما بعد فقد سألني
بعض المستغلين بالعالم الحنفية ممن ساءوا كبريا للمغازاة والمرايطة
بما وذكروا ان بعض علماء الحنفية قال يلزم عسكر كريد قصر الصلاة
وخالفه شخص حنفى من اهل العلم قائلا يلزم عسكرها اتماها فسالته
عن كيفية افعال انها جزيرة يحيط البحر بجميع جوانبها وهي مشتملة على
ثلاثة قلاع حصينة على البحر في جهة من جهاتها ثم تمكن عسكر المسلمين
من الجزيرة واستولوا على جميع قراها وبعض القلاع المحتوية على ابنية
هي مقدار الحد وعين في كل واحدة قاض وجعلت كتابتها جوامع ونزل
عسكر المسلمين فيها فامر السلطان بضره الله تعالى بعضهم بالاستيطان
ثمة فاستوطنوها ثم بنى بالجزيرة قلعة وجامع بها لكن كدما وفيها قلعة
حصينة وقلعة اخرى صغيرة وبنى اعيان العسكر في الجزيرة بناء بالحجر
بازاء قلاع الكفرة التي لم تؤخذ منهم واتخذوا لغيرهم محلات مصنوعة من
الخشب بحيث لا تمكث سنين ونزلوا فيها لاجل الحاربة واتخذوا جوامع

وبعض
مر

وهو المفهوم
من رد البحار
لانه قيد الحق
وهو الوجه الصحيح
والذهب الصحيح
فاشتم هذا الخبر

وحوادث وجماعات من ذلك حتى صارت تلك الأماكن مقدار مدينة لكن بقي
في أيدي العربيين أربع قلاع منها قلعة قندير وهي أعظم قلاع كريد وتمدهم
الكفار بما يحتاجون إليه من جهة المدينة وكل قليل لهم الكفرة عليهم حتى أن
في مرة فر المسلمون من تلك الأماكن ولولا لطف الله العزيز تداركهم لحصل ما
حصل وإن أهل القرى المذكورة وإن كانوا تحت قهر المسلمين فهم على كفرهم
والمسلمون حريصون على سائر جهات الجزيرة خشية أن الكفار يحملون عليهم
في المراكب ويلقونهم على الجزيرة ^{فهم} فيجب على المسلمين في حين غفلة وذا
هم في غاية الاحتراس من محاربتهم وموالاته الرعية معهم أن ظنوا قوتهم
هذا حاصل حال الجزيرة قاي المقاليتين أحق بالاتباع أو ضحو الناذل
برسالة فنطق لسان الحال بأني مشغول البال في شدة أهل الفتنة والكذب
الجهال كيف لا يظن منهم ذوق قليل وقيمة المروءة ما قد كان يحسنه والجاهلون
لاهل العلم أعداء ونشكرونا حيث كفانا أمرهم وإن لم يبري كبرهم
في خرم فيقطع دابرهم لكن لما كانت إجابة السائل مطلوبة في استنهام المسائل
جمعت نبرة وسيتها الضمير في القصر فقلت ^{استحيينا} ما به تعالى
أعلم أن هذه الجزيرة صارت دار إسلام حيث أجرى فيها ^{الحكام المسلمين} وإن لم ينقطع الكفار
منها والله الحمد والمدة على يد المسلمين ويشهد لما قلناه ما صرح به في
الدرر والغرر قايلا دار الحرب تصير دار إسلام بأجراء أحكام الإسلام فيها
كإقامة الحجج والأعياد وإن بقي فيها كافر أصلي ولم تنصل ببارك الله
أقول هذا باجماعهم ظاهر مشعر بأنه يحتاج لأجراء جميع
أحكام الإسلام لصيرورة الدار دار إسلام ومقتضاه أنما إذا كانت مشتملة
على قرية لا مضر فيها بغير الجبهة لا تكون دار إسلام وينبغي أن لا يكون
مراد أو عليه يجوز أن يقال أراد بالأحكام الغالب منها وفي التاتارخانية
إذا سلم أهل مدينة من دار الحرب صارت دار إسلام سواء أقيم فيها
أحكام الإسلام أم لا بل قوله صارت دار إسلام حين السمو صريح في أنها
تصير كذلك قبل إجراء شيء منها والفرق بين هذا وما قبله أنه في الأول

لما نزل المسلمون بأمر منهم يحتاج إلى إقامة أحكامنا لصيرورة الدار دار إسلام
بما أقيم فيها وفي كتابي لما سلم أهلها باختيارهم وألغى الكفر منها صارت
دار إسلام تبعا لهم قبل أن تقام فيها أحكام الإسلام ثم أقول لا يلزم من
صيرورتها دار إسلام إتمام الصلاة فيها إذ بينهما عموم وجنوس فمن
وجه من حيث التحقيق ببيان أنهما مجتمعان وذلك إذا نوى مدة الإقامة
في مصر أو قرية بلاننايم وينفرد كل منهما فيما إذا نوى الإقامة في المكان بدلا
بعد سيره ثلاثا في وطنه فإنه لا يتم وفيما إذا نوى ذلك مسلم دخل بآمان
دار الحرب فإنه يتم وقد تقر في كلام أصحابنا أن المسافر يلزمه الإتمام
بدخول وطنه أو بنية الرجوع إليه قبل أن يسير ثلاثا ولو بالمخافة أو بنية
الإقامة خمسة عشر يوما في قرية أو مصر أو حدا وفي قريتين أو مصرين نوى
المبيت باجتماع علي التبيين بشرط دخوله فيه أولا أو بنية تنويع الإقامة
إن كان قايلا كالجند مع الأمير الذي رزقه منه في موضع يمكنه الإقامة با
ختيار نفسه فلو نوى الإقامة بمصر أو قرية لم يجز له أن يصير مقيما إذا خاله
أما القرار والفرار بنا في عزيمته ومن ثمة صرح في عامة المختبرات التي منها
الهامة بأنه إذا دخل العسكر أرضا حرب فبنوا الإقامة بها قصر وإلا
الصلاة وكذا أي يقصرون إذا حاصروا فيها مدينة أو حصنا واللفظ للهامة
وفي لطايف الأشارات هذا عند أبي حنيفة ومحمد وفي المختبرات وغيره هو
الأصح وفي البحر لا فرق بين ما إذا كانت الشوكة والقوة لهم أم لا وسواء
كانوا مشغولين بالقتال أو المحاصرة ولا فرق فيها بين ما إذا كانت للحجج
أو المدينة وسواء نزلوا في الخيام أو الأبنية وفي الخاتمة عدم بنية
الإقامة ببيوتهم ظاهر الرواية فإن قلت المحدث عنه العسكر المحاصر
من المسلمين وما صدقت به في سطور دخوله فلا فائدة في الاستشهاد
به لما أنت بصدده قلت حيث لم تصح بنية الإقامة منهم قبل صيرور المحاربة
ثم تعلم عدم صحتهما فيما نحن بالهوى ولا يذهب عليك أن الحلة في ذال
لعدم صلاحية الدار للإقامة بدليل جوازها من المسلم الداخل فيها بآمان

بل كونهم لا يتمكنون من الاقامة باختيارهم من محاربي الكفرة وان محاربتهم
 قبل وقوعها ترك منزلة المحقة بقية ان الشكوك لهم ثمة وعند
 ابي يوسف اذا نزلوا بيوست المدينة اتوا في الحياض لا كذا في كثير من المتداولة
 والفرق ان الابنية محل للاقامة والصحر اخلا فكذا في التاتار خانية وفيها
 عنه اذا استولى العسكر ونزلوا بساتينهم وكرهم والمسلمين
 منعة وشوكة فاجتمعوا على الاقامة خمسة عشر يوما اقول
 صريحه باشتراط الشوكة ليس بقيد زائد على ما سبق فان ترد لهم في يومهم
 المدينة يبني عنها لكن صحة الاكمال في البساتين والكرهم من السابق
 اللهم الا ان يقال الحق ذلك بالبيوت لقربها منها فان ما قرب الشيء
 قد يعطى حجة وفي غير كتاب صرح بان عند غرضية الاقامة منهم اذا
 كانت الشوكة والمنفعة لهم قال في البداية وجه قوله ان الشوكة اذا
 كانت لهم يقع الامر عن ارجاع العدد اياهم فيمكنهم القرار ظاهره فالا
 صادف محلها فصحت اقول افاد اطلاقه ان ذلك يصح منهم ولو في الاجبية والنسابة
 عنده لكن يرد عليه ما في النيات من ان العسكر لو حاصروا اهل الاجبية والنسابة
 لم يصيروا مقبضين بنية الاقامة سواء نزلوا بساتينهم واجبيةهم بالاجماع
 لان هذا لا بعد للاقامة ف يجوز ان يكون مراده اجماع غير زفر او ان قوله هذا
 لما لم يكن راجحا في المذهب نزل منزلة العدم ويرشد لواقعية هم في بعض
 الكتب عما ذكر عنه بروي بل عجم واكذا عفا قد مناه عن الثاني ايضا وهذا
 مشعر بان السابق ليس مذهبا لهما وعليه يتحمل ان مذهبهما كالامام
 والثالث لا يقال بكل على دعوى الاجماع ايضا ان ابا يوسف
 يعتبر بنية الاقامة في نحو الاجبية وقوله هو الاعم وعليه الفتوى
 لانا نقول اعتباره ذلك من اهلها ولو فرض انهم منهم فقصدهم
 بالاقامة فيها انما هو الى اتمام مرادهم كدفع شرهم وفي البداية يستدل
 وعلم المذهب بقوله ولنا ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه
 رجلا ساله فقال نطيل الشواء في ارض الحرب قال صل ركعتين حتى

ترجع الى اهلك ولا بنية الاقامة بنية القرار فانما تصح في محل صالح للقرار
 ودار الحرب ليست قرارا للمسلمين المحاربين لجواز ان يصح برعهم العدو
 ساعة ف ساعة لقوة نظير لهم لان القتال شجال او ينفذ لهم في السليمة
 حيلة لان الحرب خدعة فلم تصادف محلها فلفت ولا غرضهم في المكث هناك
 فتح الحصن ووزن التوطن وتوهم انفتاح الحصن في كل ساعة قائم فلا تحقق
 بنية الاقامة خمسة عشر يوما وفي فتح القدر علة له بان مجرد بنية الاقامة
 لانتم علة في ثبوت حكم حكم الاقامة كما في المفاضة فكانت البلد من دار الحرب
 قبل الفتح في حق اهل العسكر كما لم يفاضة من جهة انها ليست بموضع اقامة
 قبل الفتح لانهم بين ان ينهزموا فيغروا او يهزموا فيغروا فالحال هذه مبطله
 غرضهم لانهم مع تلك الغزوة موطنون انفسهم على انهم ان هزموا قبل تمام
 خمسة عشر يوما وهو امر يجوز لم يقتضوا وهذا معنى قيام التردد في الاقامة
 فلم تقطع النية عليها ولا بد في تحقق حقيقة النية من قطع القصد وان
 كانت الشوكة لهم لان احتمال وصول المدد للعدو وجود مكيدة من القليل
 يهزم بها الكثرة قائم وذلك يمنع قطع القصد وهذا يصدق لتعليل ابي يوسف
 لصحته اذا كانوا في البيوت المدرا لان كانوا في بيوت الاجبية لان مجرد ثبوت
 المدر ليست علة ثبوت الاقامة بل مع النية ولم تقطع اقول بل وتعليل زفر ايضا
 لصحة ان كانت الشوكة لهم كما هو مفاد قوله لوجود مكيدة في هذا حكم العسكر
 المقاتلين والمحاصرين وبه تحققت ان العسكر الذي على هذه الصفة في خربة كريد
 وان تولوا في البيوت وكانت الشوكة لهم لا تصح بنية الاقامة منهم بل يختم عليهم قصر
 الغرض الرباعي بالاشبهة في ذلك اصلا واما حكم ما اذا غلب المسلمون على مدينة او
 غزوا على ان يقيموا فيها مدة الاقامة فصاعدا فقد افاده في التجنيس كغيره
 بقوله عسكر المسلمين اذا دخلوا دار الحرب وغلبوا على مدنية ان اتخذوها دارا يتنصرون
 الصلاة وان لم يتخذوها دارا ولكن ارادوا الاقامة بها شبرا فافا فانهم يقيمون
 لانها في الوجه الثاني بقيت دار حرب وهم كاربون فيها اقول قد استنفدت ما
 قد منا ان دار الحرب في حق الغزاة كالمفاضة فلا تصح بنية اقامتهم بها ووجه كونهم

ان غلبتهم عليها ليست ثابتة على اليقين واقامتهم عليها المدة المذكورة
وان طال انما هي للسعي في ازالة ما يوجب رجوعهم للحاربة فلم لم يكن
عدم حرايتهم محققا لحصول كانت حرايتهم باقية لان الحاربة متصلة فيهم
فتصحب حتى يتيقن زوالها ووجه كونهم ان اتخذوها دارا يمتنون انهم
لا غلبوا عليها متيقنين زوالها ووجه صارت دارا اسلام فقصدهم استيطانها
ظاهر في ان كونها صارت وطنها لهم فالانتم تحتهم عليهم وانهم هم عليهم
الكفار بعد لان هجومهم على وطن المسلمين غير موجب لقصر وبما قرناه
ظهر الفرق بين الصوريين واما حكم ما اذا اسلم اهل المدينة فقيه
تفضيل بينه في التاثير خاتمة حيث قال اذا اسلم اهل مدينة فدار
اهل الحرب فقاتلهم المشركون فخرجوا منها ان قصدوا مدينة السفر
قصر او الا فلا فاعادوا الى مدنتهم ولم يكن المشركون تغرضوا
لمدنتهم المتوافية لانها وطنهم وهي دار اسلام حين اسلموا وان كان
المشركون غلبوا على مدنتهم صارت دار حرب فان رجعت المسلمين اليها
وخلى المشركون عنها فان اتخذوها دارا ومنزلا ولا يرجونها نصيب
دار اسلام يمتنون الصلاة وان كانوا لا يريدون ان يتخذوها دارا ولكن
يقيمون بها شهرتهم ثم يخرجون الى دار الاسلام يقصرون الصلاة فيها
وقوله ولا يرجونها اي لا يرجونها الكفرة المدينة لو ندم ما قرناه في
الوجه فان عند رجاءهم العود لا يتحقق حقيقة الاقامة الاختيارية
ثم ما تقرره عبارة هذين الكتابين فيما اذا اتخذها الجميع وطنا
او لم يتخذها واما اذا استوطن البعض دون البعض فليس في
كلامهما تفرص له والذير يظهر في اساليب وقوانين كلامهم انما ينبغي
ان يقال انهم المستوطنون بحيث يقطع في العادة ثمة ان المسلمين
لا يتخذونها الكفار ما يكون سببا لخرابهم في تلك الاماكن انتموا الصلاة
وان قل المستوطنون بحيث انه لو لم يوجد في المسلمين في دفع شوكة الكفار

عنهم

عنهم لم يستطيعوا اقامة بذلك المحل قصروا الصلاة لان محلهم حينئذ
دار اقامة لوجود المانع من تحقيق الاقامة الاختيارية فليس لهم الاستيطان
كلا نية وعلى هذا فالمستوطنون بقلع يقصرون الصلاة لان استيطانهم
بامر من سلطان لا باختيارهم ولو سلم انه باختيار منهم فهم بني القوار
والغزار فانه بتقدير مغارة الكفر غير المستوطنين لم يتكلموا من
الاقامة لقلتهم مادامت القلاع التي يابدي الكفار على حالها ثم رأت
ما يؤيد كلامنا حيث علل في الزخيرة لدار الحرب ما يثبت دار اقامة
بقوله لان الغلبة فيها لاهل الحرب فالظاهر انهم يقاتلون المسلمين
والمسلمون لا يقاتلونهم لقلتهم فيفرون فنية الاقامة لا تصادف
محلها فلا يصح الاقامة ووجه التأييد انه جعل القلة سببا للغزار
ورب عليه نية الاقامة لم تصادف محلها فلا تصح فكذلك ما ذكر
وبهذا اتضح لك ان ما قاله بعض الحنفية الموجودون من ان غلبة
الكفار عليهم مجرد توهم لا اعتبار به هو حجب ما قام عنده من كثرة
المسلمين بها يومئذ ولو تأمل في كلام الائمة ونفا ليلهم في هذه
الثناء وفرايد الحال وما قلنا في ان قوة المستوطنين انما هو بمنا
من انهم اليهم من غيرهم لم يقل ما قال كيف والمستوطنون على ما بلغني
من كثير انهم بالنسبة للغير المستوطنين بقلع الكفر قليلون فلو
انصرف عنهم من انهم اليهم من المسلمين لحصل بهم ما حصل ولا يسوغ
للمفتن انكار قران الحال اذ دلالة الحال قوة ورجحان ما ليس
للمقال والبيان قال المولى مصنفك وغيره من هنا تسميهم يقولون
لسان الحال انطق من لسان المقال اذ لا مجال للكذب في دلالة الحال
وله مساع في المقال هذا واما ما نقله في البناية عن جوامع الفقه
بقوله ان يفر الى عسكر المسلمين الاقامة في موضع وطن فيه اهل الحرب
صاروا مقيمين يعني فيتمون الصلاة فخرجوا على انهم دخلوا وطنهم بامان
او مفرق قول ابي يوسف ثم رأت في الفتاوى والى الوكوالية ما يؤيد قولنا

في الكفار
من

حيث قال وعز ابن يوسف اذا كان هنا قوم متوطنون يمكنهم
التوصل بين اهلهم يصيرون مقيمين يعني فيما لو نزلوا الاقامة بدار الحرب
فان قلت حيث حكمت بان جزيرة كريد صارت دار اسلام ولا تدرى
بين الدارية واتمام الصلاة واستشهدت لعدم الاتمام بما عزم الهداية
وعزها وهو صريح فيما اذا كان ما ذكر في دار الحرب فهذا الاستشهاد
لا يجديك قلت الاستشهاد من جهة فان العسكر المقاتل
او المحاصر لا تصح نيته الاقامة منهم ولا فرق في ذلك بين كونهم في دارهم
او دارنا ومن ثمة قال في العناية بعد قول الهداية وكذا الذي يقتضون
ان حاصروا اهل البغي في دار الاسلام انما ذكره وكان يعلم حكمه من
حكم اهل الحرب لدفع ما عسى ان يتوهم ان نية الاقامة في دار الحرب انما
لم تصح لانها منقطعة عن دار الاسلام فكانت كالمغارة بخلاف مدينة اهل
البغي لانها في يد اهل الاسلام وكان ينبغي ان تصح النية وتقييد الهداية
فصل صلاة المحاصرين لاهل البغي لكونهم في غير المصير بما يشهد بثبوت
الاقامة لو كان عسكر اهل العدل في المصير يتوهم وبه صرح شيخنا
في الفهرست مسند لثقل كمال في العناية هذا ليس بقيد حتى لو نزلوا
مدينة اهل البغي وحاصروهم في الحصن لم تصح نيته لانه يثبتهم كالمقاتل عند
المقصود فلا يثبتون فيها قال في البناء بعد نقله قلت والامر كذا ذكره وقوله
في الهداية لانه حالهم مبطل عن نيته بشير الى انه المحل وان كان حاله البنية لكن ثم مانع
آخر وهم انما يقيمون لغرض فاذا حصل انزحوا فلا تكون نيته مستقرة والمولى لا
مصنفا اشار الى ذاتي شرح الوقاية كغيره وقوله في لطايف الاشارات الاستدلال
بالقرار والقرار بريد قيد المصير فينقضي صحة الاقامة بالحصن لكن ما اوردناه
من امكان التردد بالنظر الى حصول نيته او صلحهم يدل على عدم الاقامة عند الامام محمد

مطلقا

مطلقا غير سديد من جهة استدلاله بالقرار فيما ذكره فانه القرار في الحصن عند
المضايقة بنحو الخدع محقق وانه في المحقق صدر كشرعية حيث اسقط قيد المصير
في النقابة لا يقال كانه ينبغي ان يقول على قول من قال بالا تمام العمل وان كان من جهة
لانه الاحتياط وهو مطلوب في العبادات والصلاة اشرفها انتهى ما قاله المولى
مصنفه ولا يخفى على العارف بقوانين الفقه انه الاخذ بالاقل اصولا وان
المبني والمحرّم اذا اجتمعا فالحكم للمحرّم وهو المبيح على انه فيه عود الى الغرض التي
هي الاصل فانهم اقول — بربادة الصلاة فرضت ابتداء ركعتين ثم زيدت
على المقيم فجلت اربعاً وبقيت في حق المسافر ركعتين ولما لم يوجد ما يوجب
الاتمام لزمه الايتاء بما عليه وهو الركعتان وثوابهما في حقه كثواب ظهر المقيم
لانه الثواب في فضل العبد جميع ما عليه لا في عدد الركعات والمسافر انما يجمع
عليه كالمقيم فكذلك لا يخفى مع الظاهر فانه لا فضل لظهر المقيم على فخره ولذا وجب
القول بسقوط الاكمال فالركعتان في حقه حقا وعزيمة لا ندبا وخصه حتى
اذا اكمل اربع بعد ما قرأ في اوليهما وقعد بعدهما مقدار الشاهد فقد اربك
الاساءة لما قال في المصنفات الاتمام اساءة ومخالفة للسنة عند الامام ابي حنيفة
وفي الاشباه انه ياتى في غير يستحق العقوبة وفي ثمة قال في البدائع قال
شايجان قال ان الاتمام رخصة فهو مخفى على اصلنا ونخص ما تحررنا عن
المسلمين بتركيد المقاتل والمحاصر وان نزلوا في البيوت وكانت الشوكة والقوة
لهم بصلوة الغرض الرباعي ركعتين وان مكثوا سنيّا حتى المستوطنون نقلها
حيث لم يستطعوا المقام ثم بلا اعانة من غيرهم فانهم في حكم المسافر وان
كانوا مقيمين صوفى وفي ثمة هذا المقام فوايد لا بأس بذكر المهم منها هنا
ليكون المسلمين ثمة على بصيرة في حكمها منها ترخيص المسح على الخفين ثلاثاً
ايام ولياليها وان غلب عليه فهو افضل في الصحيح مع اعتقاد جواز المسح

7
ومنها تضييق الفطر ~~في بعض النسخ~~ صام فهو افضل اذا لم يقدر
ومنها عدم افتراض الجمعة ~~في بعض النسخ~~ ولو كانت فيه شروط المصير اخرتهم
عن فرض الظهر وان كانا جميعا ~~في بعض النسخ~~ كما هو مفاد الاطلاق في مجموع
قول المجتنب في الجمعة ~~في بعض النسخ~~ والمساوق والعبد والمرضى ان يؤم في الجمعة وتنفذ
بهم ولو كان شرط صحتها ~~في بعض النسخ~~ وبمقتضى الماسومين كذلك لقبه اطلاقهم
به مع ~~في بعض النسخ~~ بقية قائل الاطلاق على العموم ومنها عدم وجوب صلاة العبد
وان صلوا في محل يصح فيه الجمعة صحت منهم ومنها عدم ايجاب الاضحية على
كانت تجب عليه وان فعلها بئاب عليه وليكن هذا اخر الكلام لانه كاف في
بيان المرام على يد اقر الورى عمر بن يوسف الشهير بالافغان في اخر شهر ربيع
المصطفى صلى عليه ربنا وشرفا وسائر الانبياء اذ هم يقبضون والره صعبه
والهم من هم يقبضون في سنة خمس وسبعين بعد الالف